

استغاثة من ثائر الرماحي: العودة الى الموت في العراق ولا الموت البطيء في احتجاز لا ينتهي بيان صحافي

بيروت، في 10/2/2011

رغم انقضاء محكوميته بتهمة الإقامة غير المشروعة منذ 2010/6/3، ورغم قبوله لإعادة التوطين في الولايات المتحدة الأميركية، اللاجئ العراقي المعترف به من قبل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ثائر، ابن الخمسة والعشرين ربيعا الذي هرب من الموت في العراق وتشرد بحثا عن الامان، لا يزال محتجزا تعسفا، ولا يعرف لماذا ولغاية متى!

ثائر مقبول لإعادة التوطين في الولايات المتحدة منذ شهر تشرين الثاني 2010 وهو ينتظر موعد سفره بعد اتمام كافة اجراءات الولايات المتحدة لتحديد موعد سفر، الأمر الذي قد يستغرق اشهر.

لم يكن ثائر يعرف ماذا ينتظره في لبنان عندما اضطر للهرب من العراق. لكنه في بلد لجوئه - الذي لا يعترف بأية قيمة لصفة اللجوء بعد ان طلب من مفوضية شؤون اللاجئين منحها لطالبيها- عانى معاناة مزدوجة: اوقف لأكثر من مرة لاجل الدخول خلسة او الإقامة غير المشروعة، والفعالان لا يعدوان المخالفات الادارية في الدول المتحضرة. وعانى الاحتجاز التعسفي المطول لمدة تزيد على الثمانية أشهر لغاية تاريخه، بسبب اصرار الادارة على عدم تنفيذ احكام القضاء وعلى الابقاء على الاجانب محتجزين بعد انقضاء محكومياتهم، دون اي سند قانوني.

ثائر لم يعد قادرا على احتمال احتجازه المطول غير المحدد المدة، أشهر او أياما. اذ يبدو ان الامن العام لن يطلق سراحه تنفيذا لحكم القضاء ولا تنفيذا لممارسة درج عليها باطلاق سراح من يحصل على وعد إعادة توطين، بل يبدو انه على ثائر ان ينتظر تحديد موعد السفر ليخرج من باب النظارة الى باب الطائرة. لم يعد قادرا على احتمال هذا الضغط المعنوي والتعذيب النفسي، فخطر بخسارة فرصة إعادة التوطين وبناء حياة كريمة وآمنة، ووقع على ورقة الترحيل عليها تخلصه من جحيم الاحتجاز مفضلا خطر الموت الذي يخشاه في بلده على عد أيام لا تنتهي في احتجاز غير مشروع ولا مبرر.

المسؤول عما قام به ثائر وعن اي خطر قد يتعرض له في حال عودته هي سياسة الحكومة اللبنانية التي لا زالت ترفض سماع صرخة المحتجزين ظلما وكلمة القضاء، وتأبى الانصياع لكلمة دستورها والتزاماتها الدولية، وتصر على تكرار ان لبنان ليس بلد لجوء، مهما كان الثمن، بما فيه انتهاك كل القوانين والاعراف الدولية الملزمة، واضعة اللجوء امام خيارين كلاهما مر: اما الترحيل الى بلده خلافا للمبادئ الدولية او البقاء في عتمة زنزانته دون أي مسوغ قانوني ودون أي بصيص نور، وان كان مقبولا لإعادة التوطين.

فمتى ستنتهي محنة ثائر؟ ومتى سيفرج عن احكام القضاء؟ ومتى سيقوم لبنان باحترام التزاماته التي قطعها على نفسه في دستوره وامام المجتمع الدولي؟ أسئلة نتركها يرسم كل المعنيين.